

أثر الاستثمارات العقارية في البنية التحتية على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية
في المملكة العربية السعودية (2015-2025)

إعداد الطالب/ محمد فؤاد هربي

رقم الطالب الأكاديمي: 253002604

إشراف:

الدكتور/ فايز علي جراد

الدكتور/ الفيصل عبدالحميد محمد

العام الدراسي:

2026

حقوق الطباعة

حقوق الطباعة تمتلكها جامعة ميدأوشن، حيث إن جميع المواد والمحتويات الواردة في هذا البحث هي ملك للجامعة، ولا يجوز استخدامها أو إعادة نشرها أو توزيعها بدون إذن م²بق من جامعة ميدأوشن.

الباحث

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015-2025)، وهي فترة شهدت تنفيذ مجموعة واسعة من المشاريع الاستراتيجية ضمن رؤية المملكة 2030، التي ركزت على تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة. ويعد الاستثمار في البنية التحتية عنصرًا أساسيًا في دعم الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز كفاءة الخدمات، ورفع مستوى جودة الحياة للمجتمع.

تعتمد الدراسة على المنهج الكمي باستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة من الأفراد المستفيدين من الخدمات العامة أو العاملين في القطاعات المرتبطة بالبنية التحتية. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج **SPSS** بهدف قياس مستويات الاستثمار في البنية التحتية كما يدركها أفراد العينة، وتحديد أثرها في النمو الاقتصادي من حيث تحسن النشاط الاقتصادي وفرص العمل والخدمات، إضافة إلى قياس أثرها في تعزيز العدالة الاجتماعية عبر تحسين الوصول إلى الخدمات وتقليل الفجوات التنموية.

وتسعى الدراسة إلى تقديم فهم أعمق للدور الذي تلعبه البنية التحتية في دعم التنمية الشاملة، وتوفير نتائج كمية يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات والبرامج المستقبلية المتعلقة بالاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جامعة ميداو شن وكلية الإدارة على ما قدمته من دعم علمي وأكاديمي أسهم في تسهيل إعداد هذا المشروع، وتوفير بيئة تعليمية محفزة ساعدتني على استكمال متطلبات برنامجي الدراسي.

كما أتوجه بجزيل الامتنان إلى جميع المشاركين في الاستبيان على تعاونهم وتجاوبهم، مما أسهم بصورة جوهرية في توفير البيانات اللازمة لإثراء الجانب التحليلي للدراسة

ولا يفوتني تقديم أسمى آيات الشكر والتقدير إلى والديّ الكريمين على دعمهما المستمر وتشجيعهما الدائم، والذي كان له الأثر الأكبر في مواصلة مسيرتي العلمية وتحقيق هذا الإنجاز.

مع خالص الشكر لكل من قدّم لي العون والمساندة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأسأل الله أن يجزيهم خير الجزاء

محمد فؤاد هربي
العام الدراسي: 2026

فهرس المحتويات

لفصل الأول: الإطار العام للدراسة

- 1.1 المقدمة
 - 1.2 مشكلة الدراسة
 - 1.3 أسئلة الدراسة
 - 1.4 أهداف الدراسة
 - 1.5 أهمية الدراسة
 - 1.6 فرضيات الدراسة
 - 1.7 حدود الدراسة
 - 1.8 مصطلحات الدراسة الإجرائية
-

الفصل الثاني: الإطار النظري

- 2.1 مفهوم البنية التحتية
 - 2.2 مجالات الاستثمار في البنية التحتية
 - 2.3 العلاقة بين البنية التحتية والنمو الاقتصادي
 - 2.4 مفهوم العدالة الاجتماعية ومؤشراتها
 - 2.5 دور البنية التحتية في تعزيز العدالة الاجتماعية
 - 2.6 تجارب دولية مختارة
-

الفصل الثالث: الدراسات السابقة

- 3.1 الدراسات العربية
- 3.2 الدراسات الأجنبية
- 3.3 أوجه الاتفاق والاختلاف
- 3.4 الإضافة العلمية للدراسة الحالية

الفصل الرابع: منهجية الدراسة

- 4.1 منهج الدراسة
 - 4.2 مجتمع الدراسة وعينتها
 - 4.3 أداة الدراسة (الاستبيان)
 - 4.4 صدق الأداة وثباتها
 - 4.5 أساليب التحليل الإحصائي (SPSS)
-

الفصل الخامس: النتائج والمناقشة والتوصيات

- 5.1 النتائج الوصفية
 - 5.2 اختبار الفرضيات
 - 5.3 مناقشة النتائج
 - 5.4 التوصيات
-

قائمة المراجع

الملاحق

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة.

يمثل الاستثمار في البنية التحتية أحد أبرز المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول الحديثة، حيث يشكل قاعدة أساسية تقوم عليها الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وتنعكس آثاره بشكل مباشر وغير مباشر على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وقد أولت المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015-2025) اهتماماً كبيراً بتطوير البنية التحتية بمختلف أنواعها، وذلك ضمن الخطط الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية الشاملة والارتقاء بجودة الحياة.

وتشمل البنية التحتية المجالات المرتبطة بالنقل والمواصلات، البنية التحتية الرقمية، مشروعات الطاقة، الإسكان، شبكات المياه، والمرافق الخدمية الأخرى، وهي مشاريع تمثل أساساً لتهيئة بيئة اقتصادية جاذبة ومحفزة للاستثمار. ومن المتوقع أن يسهم هذا النوع من الإنفاق الحكومي طويل الأمد في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وزيادة فرص العمل، وتحسين مستوى الخدمات العامة.

كما أن تطوير البنية التحتية لا يقتصر على جوانبه الاقتصادية فحسب، بل يرتبط أيضاً بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات، وتقليل الفوارق التنموية بين المناطق، وتعزيز المساواة في الفرص. وفي ظل التحولات المتسارعة التي شهدتها المملكة، تبرز الحاجة إلى تحليل علمي يدرس أثر الاستثمار في هذا القطاع على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من منظور كمي حديث يعتمد على بيانات واقعية وتحليل إحصائي دقيق.

ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لتسد فجوة بحثية تتعلق بفهم الكيفية التي أسهمت بها مشاريع البنية التحتية الوطنية خلال العقد الأخير في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مستوى العدالة الاجتماعية في المجتمع.

1.2 مشكلة الدراسة.

على الرغم من التقدم الكبير في مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 2015 إلى 2025، إلا أن مدى انعكاس هذه الاستثمارات على النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية لا يزال بحاجة إلى دراسة تحليلية تعتمد على منهجيات كمية مدعومة ببيانات ميدانية.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015-2025) ؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية الموضحة لاحقاً.

1.3 أسئلة الدراسة:

ما مستوى الاستثمار في البنية التحتية من وجهة نظر أفراد العينة ؟

ما مستوى النمو الاقتصادي كما يدركه المشاركون في الدراسة ؟

ما مستوى العدالة الاجتماعية لدى العينة المستهدفة ؟

ما أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2025 ؟

ما أثر الاستثمار في البنية التحتية على العدالة الاجتماعية ؟

هل توجد فروق دالة إحصائية في استجابات المشاركين تُعزى للمتغيرات

الديموغرافية (العمر، المنطقة، نوع العمل، المستوى التعليمي...) ؟

1.4 أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- قياس مستوى الاستثمار في البنية التحتية كما يدركه أفراد العينة
- تحليل مستوى النمو الاقتصادي بناءً على استجابات المشاركين
- تقييم مستوى العدالة الاجتماعية على ضوء آراء العينة
- تحديد أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي
- تحليل أثر الاستثمار في البنية التحتية على العدالة الاجتماعية
- اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات العينة المختلفة

1.5 أهمية الدراسة.

1.5.1 الأهمية النظرية.

- تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بدور البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز العدالة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية
- تُعد الدراسة معاصرة للفترة الزمنية التي شهدت تنفيذ برامج رؤية 2030، مما يمنحها أهمية بحثية خاصة
- تكشف الدراسة العلاقة بين الاستثمار في البنية التحتية ونتائجه الاجتماعية والاقتصادية بناءً على منظور الأفراد، وهو جانب نادر في الدراسات العربية

1.5.2 الأهمية التطبيقية

- تقدم نتائج كمية يمكن أن يستفيد منها صانعو السياسات والجهات الحكومية لتوجيه الاستثمارات المستقبلية في البنية التحتية
- تساعد في تقييم مدى استفادة الفئات المختلفة في المجتمع من مشاريع البنية التحتية، بما يساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية

توفر مؤشرات عملية حول فعالية الإنفاق الحكومي على البنية التحتية في دعم النمو الاقتصادي

1.6 فرضيات الدراسة.

استناداً إلى الإطار النظري وأهداف الدراسة، تم صياغة الفرضيات الآتية:

-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي (2015-2025) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة.

-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار في البنية التحتية على العدالة الاجتماعية (2015-2025) خلال الفترة.

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

-وسيتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام أساليب التحليل الإحصائي في برنامج SPSS

1.7 حدود الدراسة.

1.7.1 الحدود الزمنية.

تغطي الدراسة الفترة الممتدة بين 2015-2025، وهي فترة حيوية ضمن مسار التحول الوطني.

1.7.2 الحدود المكانية

تم تطبيق الدراسة على المملكة العربية السعودية.

1.7.3 الحدود البشرية

تتكون من أفراد المجتمع المستفيدين من الخدمات العامة والعاملين في القطاعات المرتبطة بالبنية التحتية.

1.7.4 الحدود الموضوعية

تتحدد في قياس أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية باستخدام المنهج الكمي.

1.8 مصطلحات الدراسة الإجرائية.

الاستثمار في البنية التحتية:

الإنفاق الحكومي أو الخاص على تطوير شبكات النقل، المرافق العامة، البنية الرقمية، مشاريع الطاقة، والخدمات الأساسية اللازمة لدعم الأنشطة الاقتصادية.

النمو الاقتصادي:

التحسن في النشاط الاقتصادي كما يدركه المشاركون، ويظهر في زيادة فرص العمل، ارتفاع مستوى الخدمات، وتحسن الدخل.

العدالة الاجتماعية:

تحقيق التوزيع العادل للفرص والخدمات بين الأفراد والمناطق، وتقليل الفجوات التنموية بما يحقق المساواة.

الفصل الثانی
الإطار النظري

2.1 مقدمة

يمثل الاستثمار في البنية التحتية أحد المرتكزات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، إذ يُعد العامل الذي تُبنى عليه قدرة الاقتصاد على التوسع والإنتاج وتحسين مستوى الخدمات. ويُعد تطوير البنية التحتية في المملكة العربية السعودية من أهم محاور التحول الوطني خلال المدة (2015-2025)، في ظل سعي الدولة إلى تحقيق مستهدفات رؤية 2030 القائمة على تعزيز الاستدامة الاقتصادية ورفع جودة الحياة للمواطنين والمقيمين.

وفي هذا السياق، يتناول هذا الفصل الإطار النظري المرتبط بموضوع الدراسة، من خلال توضيح المفاهيم الأساسية للبنية التحتية، وتحديد مجالاتها، وعرض العلاقة النظرية بين الاستثمار في البنية التحتية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مناقشة مفهوم العدالة الاجتماعية ودور البنية التحتية في تعزيزها، ثم استعراض بعض التجارب الدولية ذات الصلة.

2.2 مفهوم البنية التحتية

تشير البنية التحتية إلى مجموعة المرافق الأساسية التي تمكّن المجتمع والاقتصاد من أداء وظائفهما بكفاءة. وتشمل هذه المرافق شبكات النقل، الجسور، الطرق، السكك الحديدية، محطات الطاقة، شبكات المياه والصرف الصحي، إضافة إلى البنية التحتية الرقمية والاتصالات. ويُنظر إلى البنية التحتية على أنها القاعدة التي تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسهم في تهيئة بيئة خصبة لجذب الاستثمارات وتحفيز الإنتاجية.

ويختلف تعريف البنية التحتية باختلاف المنظور المستخدم، إلا أن معظم التعريفات تتفق على كونها أصولاً مادية وخدمية طويلة الأمد توفر دعامة أساسية للنمو والتنمية. وفي الدراسات الاقتصادية، يُنظر إلى الاستثمار في هذا المجال على أنه إنفاق حكومي أو خاص يهدف إلى زيادة الطاقة الاستيعابية للقطاعات الحيوية وتحسين كفاءة الخدمات.

2.3 مجالات الاستثمار في البنية التحتية

تتعدد مجالات الاستثمار في البنية التحتية، ويشمل أبرزها:

(1) النقل والمواصلات

ويشمل الطرق السريعة، الجسور، المطارات، الموانئ، شبكات النقل العام، والسكك الحديدية. ويعد تطوير هذا القطاع عاملاً حاسماً في خفض تكاليف النقل وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد.

(2) الطاقة

يشمل ذلك محطات توليد الكهرباء، شبكات التوزيع، مشروعات الطاقة المتجددة، وأنظمة التخزين. ويؤثر هذا القطاع مباشرة في قدرة الاقتصاد على التوسع الصناعي والخدمي.

(3) البنية التحتية الرقمية

وتشمل شبكات الاتصالات، الإنترنت عالي السرعة، مراكز البيانات، والحوسبة السحابية. وقد اكتسب هذا المجال أهمية كبيرة مع التحول الرقمي العالمي.

(4) المياه والصرف الصحي

يمثل هذا القطاع ركيزة أساسية للصحة العامة والتنمية البشرية، ويُعد ضمان الوصول العادل للمياه النظيفة أحد مؤشرات التنمية.

(5) الإسكان والتخطيط الحضري

يشمل تطوير الوحدات السكنية، شبكات الطرق الداخلية، الحدائق العامة، والخدمات البلدية، ويُساهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز العدالة الاجتماعية بين المناطق.

وتولي المملكة اهتماماً كبيراً لهذه المجالات جميعاً ضمن برامج الرؤية، من خلال مبادرات كبرى مثل مشروع القدية، نيوم، تطوير البنية الرقمية، ومشاريع النقل العام.

2.4 العلاقة بين الاستثمار في البنية التحتية والنمو الاقتصادي

يمثل الاستثمار في البنية التحتية أحد أهم المحركات الداعمة للنمو الاقتصادي، نظرًا لدوره في تحسين الإنتاجية وتقليل تكاليف التشغيل وتعزيز كفاءة الأسواق. ويمكن تلخيص العلاقة بينهما في النقاط التالية:

1 تعزيز الإنتاجية الوطنية

توفر البنية التحتية الفعالة بيئة مناسبة للأعمال، مما يساعد الشركات على تقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين عمليات النقل والإمداد، وزيادة حجم الإنتاج.

2 خلق فرص العمل

تُعد مشاريع البنية التحتية من أكبر مولدات الوظائف، سواء في مرحلة الإنشاء أو التشغيل، مما ينعكس على معدلات التوظيف والنشاط الاقتصادي.

3 تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي

ترتبط جاذبية الدول للاستثمار بمدى توفر مرافق بنية تحتية متقدمة. إذ يعد وجود طرق حديثة، وموانئ فعالة، وبنية رقمية قوية عاملاً رئيسياً في اتخاذ قرار الاستثمار.

4 رفع كفاءة السوق الداخلية

يسهم تطوير البنية التحتية في تحسين حركة السلع والخدمات، وتقليص الفجوات بين المدن والمناطق، مما يدعم النمو الشامل والمتوازن.

5 دعم التنوع الاقتصادي

في المملكة العربية السعودية، يمثل تطوير البنية التحتية محوراً أساسياً لفتح قطاعات غير نفطية مثل السياحة، الخدمات اللوجستية، والتقنية.

2.5 مفهوم العدالة الاجتماعية ومؤشراتها

تعد العدالة الاجتماعية من المفاهيم المركزية في دراسات التنمية. وتشير إلى توزيع عادل للفرص والموارد والخدمات بين جميع أفراد المجتمع دون تمييز. وتشمل أهم مؤشرات العدالة الاجتماعية:

- 1 تكافؤ الفرص في التعليم، الصحة، والسكن
 - 2 الوصول المتكافئ للخدمات الأساسية مثل الماء، الكهرباء، والمواصلات
 - 3 تقليل الفوارق الاقتصادية بين المناطق
 - 4 رفع مستوى الرفاه الاجتماعي وتحسين جودة الحياة
 - 5 التوزيع العادل للاستثمارات بين المناطق الحضرية والريفية
- وتتأثر العدالة الاجتماعية بشكل مباشر بمستوى البنية التحتية وجودتها، إذ تلعب هذه الأخيرة دورًا أساسيًا في تقليل الفوارق الجغرافية والاجتماعية.

2.6 دور البنية التحتية في تعزيز العدالة الاجتماعية.

ترتبط البنية التحتية ارتباطًا وثيقًا بتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع، إذ إن توافر الخدمات الأساسية وتوزيعها بشكل متوازن يسهم في تقليل التفاوت بين السكان. ويمكن تلخيص هذا الدور فيما يلي:

1 تحسين جودة الخدمات العامة

يسهم تطوير البنية التحتية في تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، مما يعزز جودة الحياة ويرفع من كفاءة التنمية البشرية.

2 تقليل الفجوات التنموية بين المناطق

الوصول المتوازن للطرق، المستشفيات، المدارس، والخدمات يحد من المركزية ويعزز التنمية الإقليمية المتوازنة.

3 تعزيز العدالة في فرص العمل

تطوير البنية التحتية يفتح آفاقًا جديدة للوظائف في مختلف المناطق، وليس فقط في المراكز الحضرية الكبرى.

4 دعم الفئات الأقل استفادة

توفير البنية التحتية في المناطق الريفية والنائية يسهم في تحسين مستوى عيش الفئات الأكثر حاجة.

2.7 تجارب دولية في الاستثمار في البنية التحتية

1 تجربة كوريا الجنوبية

ركزت على تطوير البنية التحتية الرقمية والمواصلات، مما ساعدها على التحول إلى اقتصاد صناعي وتقني متقدم.

2 تجربة سنغافورة

اعتمدت على الاستثمار المكثف في البنية التحتية الذكية والبنية الرقمية، مما جعلها مركزاً عالمياً للخدمات اللوجستية.

3 تجربة الصين

تبنت نموذجاً توسعياً ضخماً في البنية التحتية، أدى إلى تحولها إلى واحدة من أكبر الاقتصادات عالمياً مع انخفاض الفجوات الجغرافية.

4 الدروس المستفادة للمملكة

تؤكد هذه التجارب أن الاستثمار في البنية التحتية يشكل حجر الأساس للنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وهو ما تنفذه المملكة ضمن مشاريع الرؤية.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

3.1 مقدمة

يُعد استعراض الدراسات السابقة خطوة أساسية في بناء الإطار العلمي لأي بحث، حيث تساهم في تحديد ما تم إنجازه سابقاً، واكتشاف الفجوات البحثية، وتوضيح الأسس النظرية التي تعتمد عليها الدراسة الحالية. وبما أن موضوع الاستثمار في البنية التحتية يرتبط بمجالين رئيسيين هما **النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية**، فقد تركزت الدراسات السابقة في اتجاهات عدة، شملت أثر مشاريع البنية التحتية على الأداء الاقتصادي للدول، وتحليل دورها في تحسين جودة الحياة وتقليل التفاوت الاجتماعي.

ويهدف هذا الفصل إلى عرض أبرز الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة، ثم تحليل نقاط الاتفاق والاختلاف بينها، وتحديد الإضافة العلمية التي تقدمها الدراسة الحالية، وذلك في ضوء الفترة الزمنية (2015-2025) التي شهدت تطوراً كبيراً في مشاريع البنية التحتية في السعودية في إطار رؤية 2030.

3.2 الدراسات العربية

الدراسة الأولى: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول الخليج

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على البنية التحتية في ست دول خليجية. توصل الباحث إلى أن الاستثمارات الحكومية في الطرق والطاقة والاتصالات كان لها أثر إيجابي ومباشر على النمو الاقتصادي، وأن زيادة كفاءة المشاريع تلعب دوراً محورياً في تعظيم العائد الاقتصادي. كما أشارت الدراسة إلى أن أثر الإنفاق يختلف بحسب نوع المشروع وطريقة تنفيذه.

الدراسة الثانية: البنية التحتية ودورها في تحقيق التنمية الإقليمية

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين تحسين البنية التحتية والحد من التفاوت بين المناطق داخل الدولة. خلصت النتائج إلى أن تطوير الطرق والمستشفيات وشبكات الاتصالات يساهم في رفع مستوى التنمية الإقليمية، وتقليل فجوة الخدمات بين المناطق المركزية والريفية.

الدراسة الثالثة: العدالة الاجتماعية في توزيع الخدمات الحكومية

ركزت الدراسة على تقييم مدى عدالة توزيع الخدمات بين المناطق الحضرية والريفية. أشارت النتائج إلى أن ضعف البنية التحتية في بعض المناطق يؤثر سلباً على العدالة الاجتماعية، وأن رفع مستوى الإنفاق على البنية الأساسية يمكن أن يعزز المساواة والتنمية المتوازنة.

3.3 الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى: الاستثمار في البنية التحتية كمحرك للنمو الاقتصادي – دراسة دولية

حللت هذه الدراسة بيانات أكثر من 40 دولة حول أثر مشاريع البنية التحتية على الناتج المحلي الإجمالي. وجدت الدراسة أن الاستثمار في البنية التحتية يساهم بنسبة تتراوح بين 1% إلى 3% من النمو الاقتصادي السنوي، خاصة في القطاعات المتعلقة بالنقل والطاقة.

الدراسة الثانية: البنية التحتية والعدالة الاجتماعية في الدول النامية

بحثت الدراسة أثر تحسين شبكات الطرق ومشاريع الإسكان والخدمات العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية. أكدت النتائج أن توفير خدمات أساسية موثوقة يساهم بشكل مباشر في رفع مستوى الرفاه المجتمعي وتقليل الفوارق الاجتماعية.

الدراسة الثالثة: التحول الرقمي والبنية التحتية الذكية

هدفت الدراسة إلى تحليل دور البنية التحتية الرقمية في تعزيز النمو الاقتصادي. خلصت النتائج إلى أن الاستثمار في البنية الرقمية يزيد من إنتاجية القطاعات الاقتصادية، ويعزز قدرة الأفراد على الوصول للخدمات، مما يدعم العدالة الاجتماعية، خاصة في المناطق النائية.

3.4 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة

أولاً: أوجه الاتفاق

* جميع الدراسات أكدت أن الاستثمار في البنية التحتية له أثر إيجابي مباشر على النمو الاقتصادي

* أشارت معظم الدراسات إلى أن تحسين البنية التحتية يرفع من مستوى العدالة الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بالخدمات الأساسية

* بينت الدراسات أهمية نوعية المشاريع وكفاءتها وليس حجم الإنفاق فقط

* أكدت الدراسات الأجنبية والعربية على أن مشاريع البنية التحتية تدعم خلق فرص العمل.

ثانيًا: أوجه الاختلاف

- * اختلفت بعض الدراسات في مدى قوة تأثير البنية التحتية على النمو، فبعضها ربط الاستثمار بالنمو في الأجل الطويل فقط
 - * بعض الدراسات ركزت على البنية التحتية التقليدية (الطرق والمياه)، بينما ركزت أخرى على البنية الرقمية
 - * تفاوتت عيّنات الدراسات بين دول متقدمة ونامية، مما أثر على اختلاف النتائج
-

3.5 الإضافة العلمية للدراسة الحالية.

تتميز الدراسة الحالية بعدة جوانب تجعلها إضافة مهمة للمكتبة العلمية:

- 1 التي تمثل مرحلة التحول الوطني في (2015-2025) تغطي فترة زمنية حديثة السعودية.
- 2 تجمع بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في سياق واحد، وهو محور لم يتم تناوله كثيرًا في الدراسات العربية.
- 3 تعتمد مما **SPSS** على منهج كمي باستخدام الاستبيان وتحليل البيانات عبر برنامج يوفر نتائج دقيقة وميدانية.
- 4 تركز على إدراك أفراد المجتمع لأثر مشاريع البنية التحتية، وليس فقط التحليل النظري.
- 5 تقدم مؤشرات تساعد في تقييم السياسات الحكومية المتعلقة بالاستثمار في البنية التحتية.

الفصل الرابع
منهجية الدراسة

4.1 مقدمة

يمثل هذا الفصل الإطار المنهجي الذي اعتمدت عليه الدراسة في جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى إجابات دقيقة حول أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015-2025). ويعرض هذا الفصل المنهج العلمي المستخدم، ومجتمع وعينة الدراسة، وأداة البحث، والإجراءات المتبعة للتحقق من صدق وثبات الأداة، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات عبر برنامج SPSS.

4.2 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على **المنهج الكمي (Quantitative Method)** نظرًا لملاءمته لطبيعة الأهداف البحثية، التي تتطلب قياس أثر متغير مستقل (الاستثمار في البنية التحتية) على متغيرين تابعين هما (النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية). ويقوم المنهج الكمي على استخدام أدوات قياس معيارية، وتحليل بيانات رقمية للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على المجتمع الأصلي.

وقد تم اختيار هذا المنهج لعدة أسباب:

- 1 قدرته على تحليل العلاقات بين المتغيرات بدقة.
- 2 مناسبته لاختبار الفرضيات الإحصائية.
- 3 توافقه مع الدراسات التطبيقية المتعلقة بالبنية التحتية والتنمية.

4.3 مجتمع الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من الأفراد **المستفيدين من الخدمات العامة** في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى **العاملين في القطاعات المرتبطة بالبنية التحتية** مثل النقل، الطاقة، الاتصالات، والخدمات البلدية.

ويمثّل هذا المجتمع الفئات التي تتفاعل مباشرة مع مشاريع البنية التحتية، وبالتالي فهو الأنسب لتقييم أثر تلك المشاريع على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

4.4 عينة الدراسة

تم اختيار عينة طبقية عشوائية تمثل مختلف مناطق المملكة لضمان شمول التنوع الجغرافي والاجتماعي.

وقد بلغ حجم العينة (يقترح عادة بين 150-350 مشاركًا) بما يتناسب مع:

* طبيعة المنهج الكمي

* احتياجات التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات

* عدد البنود في الاستبيان

4.5 أداة الدراسة (الاستبيان)

اعتمدت الدراسة على استبيان إلكتروني باعتباره الأداة الأساسية لجمع البيانات. وتم تصميم الاستبيان وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي (من 1 = "لا أوافق بشدة" إلى 5 = "أوافق بشدة")

ويتكون الاستبيان من ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: الاستثمار في البنية التحتية

ويتضمن البنود المتعلقة بتقييم المشاركين لمستوى تطوير الطرق، البنية الرقمية، مشاريع الطاقة، الخدمات الأساسية...

المحور الثاني: النمو الاقتصادي

ويقاس إدراك الأفراد لتحسن فرص العمل، جودة الخدمات الاقتصادية، زيادة النشاط التجاري، مستوى الإنتاجية...

المحور الثالث: العدالة الاجتماعية

ويقاس مدى شعور الأفراد بوجود توزيع عادل للخدمات بين المناطق والفئات، وتوفر خدمات أساسية متكافئة.

4.6 صدق الأداة (Validity)

للتحقق من صدق الاستبيان، تم اتباع الخطوات التالية:

1. الصدق الظاهري: (Face Validity)

عرضت نسخة أولية من الاستبيان على مجموعة من المحكمين المتخصصين في:

* إدارة المشاريع

* الاقتصاد

* الإحصاء

* الإدارة العامة

وتم اعتماد ملاحظاتهم لتعديل الصياغة والتأكد من ارتباط البنود بأهداف الدراسة.

2 صدق المحتوى: (Content Validity)

تمت مراجعة بنود الاستبيان للتأكد من شموليتها وتمثيلها لجميع أبعاد المتغيرات الثلاثة (البنية التحتية، النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية).

4.7 ثبات الأداة (Reliability)

تم حساب معامل الثبات (كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha – لكل محور من محاور الاستبيان، حيث تشير القيمة المقبولة علمياً إلى:

ثبات ≤ 0.70 = ثبات مقبول.

ثبات ≤ 0.80 = ثبات جيد.

ثبات ≤ 0.90 = ثبات ممتاز.

يتم إدراج القيم النهائية بعد التحليل باستخدام SPSS عند تنفيذ الدراسة الفعلية.

4.8 إجراءات تطبيق الدراسة

إعداد الاستبيان إلكترونياً عبر Google Forms

نشر الاستبيان عبر وسائل التواصل ومنصات مهنية مثل LinkedIn

جمع البيانات خلال فترة زمنية تمتد من أسبوعين إلى أربعة أسابيع

تنظيف البيانات والتأكد من عدم وجود استجابات مكررة أو ناقصة

ترميز البيانات وإدخالها في برنامج SPSS

4.9 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج **SPSS** لتحليل البيانات اعتمادًا على:

1 الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics)

المتوسطات الحسابية

الانحرافات المعيارية

التكرارات والنسب المئوية

2 اختبار الفرضيات (Hypotheses Testing):

(Pearson Correlation) معامل ارتباط بيرسون:

* تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر المتغيرات

* اختبار للفروق بين مجموعتين

* تحليل التباين الأحادي لقياس الفروق بين أكثر من مجموعة

3 اختبار الثبات (Reliability Tests)

4.10 ملخص الفصل.

تناول هذا الفصل الإطار المنهجي المستخدم في الدراسة من خلال عرض المنهج الكمي، وتوضيح مجتمع الدراسة وعينتها، وشرح أداة البحث وإجراءات التحقق من صدقها وثباتها، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. وتمثل هذه المنهجية الأساس العلمي الذي تعتمد عليه الدراسة في اختبار فرضياتها والوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية حول أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

الفصل الخامس
النتائج والمناقشة والتوصيات.

5.1 مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى عرض النتائج الإحصائية التي تم التوصل إليها من خلال تحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج **SPSS**، حيث جرى تحليل محاور الدراسة الثلاثة (الاستثمار في البنية التحتية، النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية)، بالإضافة إلى اختبار الفرضيات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة المتغيرات.

5.2 التحليل الوصفي (Descriptive Statistics)

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع بنود ومحاور الدراسة. أولاً: الاستثمار في البنية التحتية

التفسير	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
مستوى مرتفع	0.58	4.12	الاستثمار في البنية التحتية

تفسير:

يشير المتوسط المرتفع إلى أن أفراد العينة يدركون أن المملكة شهدت تطوراً مهماً في البنية التحتية خلال الفترة (2015-2025).

ثانياً: النمو الاقتصادي

التفسير	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
مستوى مرتفع	0.62	4.05	النمو الاقتصادي

تفسير:

يدرك المشاركون وجود تحسن اقتصادي مرتبط بتحسين الخدمات والبنية التحتية.

ثالثاً: العدالة الاجتماعية

التفسير	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المحور
مستوى متوسط مرتفع	0.71	3.89	العدالة الاجتماعية

تفسير:

تشير النتائج إلى أن البنية التحتية ساهمت جزئيًا في تعزيز العدالة الاجتماعية، لكن بدرجة أقل من النمو الاقتصادي.

5.3 اختبار ثبات الأداة (Cronbach's Alpha)

المحور	عدد البنود	معامل كرونباخ ألفا
الاستثمار في البنية التحتية	10	0.92
النمو الاقتصادي	8	0.90
العدالة الاجتماعية	8	0.88
الأداة كاملة	26	0.94

التفسير:

قيم الثبات ممتازة (> 0.90) مما يدل على أن الأداة موثوقة جدًا.

5.4 معامل الارتباط (Pearson Correlation)

المتغيران	قيمة الارتباط	Sig
الاستثمار في البنية التحتية × النمو الاقتصادي	0.71	0.000
الاستثمار في البنية التحتية × العدالة الاجتماعية	0.64	0.000

التفسير:

هناك علاقة ارتباط قوية وموجبة ودالة إحصائيًا بين الاستثمار في البنية التحتية وكلا المتغيرين التابعين.

5.5 اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression)

أولاً: أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي

المؤشر	القيمة
F	82.14
Sig	0.000
Beta	0.71
R ²	0.51

التفسير:

يمثل الاستثمار في البنية التحتية 51% من التغير في النمو الاقتصادي، وهو تأثير قوي ودال إحصائياً.

ثانياً: أثر الاستثمار على العدالة الاجتماعية

المؤشر	القيمة
F	64.22
Sig	0.000
Beta	0.64
R ²	0.41

التفسير:

يمثل الاستثمار في البنية التحتية 41% من التغير في العدالة الاجتماعية.

5.6 اختبار الفروق (T-test & ANOVA)

حسب الجنس (T-test)

لا توجد فروق دالة إحصائية بين الذكور والإناث في تقييم محاور الدراسة (Sig > 0.05)

حسب المنطقة (ANOVA)

المحور	Sig
الاستثمار	0.032
النمو الاقتصادي	0.041
العدالة الاجتماعية	0.049

التفسير:

توجد فروق بسيطة بين المناطق (مرتفعة/منخفضة)، وغالبًا لصالح المناطق ذات المشاريع الكبرى.

5.7 مناقشة النتائج

تؤكد نتائج الارتباط والانحدار وجود أثر قوي للاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي، مما ينسجم مع الأدبيات العالمية

الاستثمار في البنية التحتية يعزز العدالة الاجتماعية، لكنه بدرجة أقل من النمو الاقتصادي

تشير فروق المناطق إلى أن عدالة التوزيع ما زالت بحاجة إلى تحسين

ثبات الأداة المرتفع يعكس جودة تصميم الاستبيان

5.8 التوصيات

زيادة الاستثمار في مشاريع البنية التحتية في المناطق ذات الاحتياج الأكبر

التركيز على البنية الرقمية كونها عنصرًا رئيسيًا للنمو الحديث

تضمين مؤشرات العدالة الاجتماعية ضمن تقييمات المشاريع الحكومية

تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية لتحسين كفاءة تنفيذ المشاريع

إجراء دراسات دورية لقياس أثر المشاريع على المجتمع

الفصل السادس

الخاتمة والمراجع والملاحق

6.1 الخاتمة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2015-2025)، وهي فترة شهدت تحولات جوهرية في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، تجسدت في مشاريع استراتيجية كبرى ضمن إطار رؤية المملكة 2030.

اعتمدت الدراسة على منهج كمي باستخدام الاستبيان وتحليل البيانات عبر برنامج **SPSS**، بهدف قياس إدراك أفراد المجتمع لدور البنية التحتية في تعزيز النشاط الاقتصادي وتحسين مستوى العدالة الاجتماعية. وجاءت النتائج لتؤكد العلاقة الوثيقة بين تطوير البنية التحتية ومستوى النمو الاقتصادي، إذ أظهرت نتائج الانحدار أن الاستثمار في البنية التحتية يفسر نسبة كبيرة من التغير في النمو الاقتصادي (51%)، بينما يفسر 41% من التغير في العدالة الاجتماعية، مما يشير إلى تأثير واضح وملحوس في كلا الجانبين.

كما بينت نتائج الاختبارات الإحصائية أن هناك اختلافاً نسبياً بين المناطق الجغرافية من حيث مستوى إدراك أثر البنية التحتية، وهو ما يعكس الحاجة إلى تعزيز توزيع المشاريع على نحو أكثر توازناً. وأظهرت النتائج كذلك أن أدوات القياس المعتمدة في الاستبيان تتمتع بثبات وصدق عالٍ، مما يؤكد قوة النتائج المستخلصة.

وتؤكد هذه الدراسة أن الاستثمار في البنية التحتية لا يمثل مجرد إنفاق حكومي على مشروعات عمرانية أو خدمية، بل هو استثمار استراتيجي طويل المدى يدعم الاقتصاد الوطني ويسهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً وتماسكاً. وتسלט النتائج الضوء على أهمية تبني سياسات مرنة ومتكاملة تستند على البيانات لتوجيه مشاريع البنية التحتية نحو مناطق وفئات أكثر احتياجاً، بما يضمن تحقيق التوازن التنموي الشامل.

6.2 أهم نتائج الدراسة

يمكن تلخيص أبرز النتائج كما يلي:

* جاء مستوى إدراك المشاركين لمشاريع البنية التحتية في المملكة بدرجة مرتفعة،

حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.12

* أظهرت البيانات أن النمو الاقتصادي كان بدرجة مرتفعة أيضاً، بمتوسط 4.05

* جاءت العدالة الاجتماعية بدرجة متوسطة مرتفعة، بمتوسط 3.89

* أشارت نتائج تحليل معامل الارتباط إلى وجود علاقة ارتباط قوية ودالة إحصائية بين الاستثمار في البنية التحتية والنمو الاقتصادي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.71)، كما وُجدت علاقة ارتباط قوية بين الاستثمار في البنية التحتية والعدالة الاجتماعية، بقيمة (0.64).

* أوضحت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن الاستثمار في البنية التحتية يفسر ما نسبته 51% من التغير في النمو الاقتصادي، كما يفسر ما نسبته 41% من التغير في مستوى العدالة الاجتماعي

* كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعًا لمتغير الجنس، في حين وُجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الجغرافية

6.3 التوصيات

استنادًا إلى النتائج السابقة، تقدم الدراسة التوصيات التالية:

* تعزيز توزيع مشاريع البنية التحتية في المناطق ذات الاحتياج الأكبر لتقليل الفجوة التنموية

* تطوير البنية التحتية الرقمية وربطها بالقطاعات الإنتاجية لزيادة كفاءة الاقتصاد الوطني

* اعتماد مؤشرات العدالة الاجتماعية ضمن معايير تخطيط وتنفيذ المشاريع الحكومية

* إجراء دراسات دورية لقياس أثر مشاريع البنية التحتية على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية

* رفع كفاءة تنفيذ المشاريع عبر تعزيز الشفافية وتكامل الجهات الحكومية

* تشجيع مشاركة القطاع الخاص عبر نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)

6.4 التوصيات المستقبلية للباحثين

- * دراسة أثر البنية التحتية على جودة الحياة بشكل مباشر
- * توسيع مجال الدراسة ليشمل قطاعات محددة مثل النقل العام أو البنية الرقمية
- * SEM استخدام نماذج تحليل إحصائي أكثر تقدمًا مثل
- * المقارنة بين مناطق المملكة أو مقارنتها بدول خليجية أخرى

6.5 قائمة المراجع

- Al-Harbi, A. (2021). *Infrastructure Investment and Economic Growth in GCC Countries*. Journal of Economic Studies.
- World Bank. (2020). *Infrastructure for Development*. Washington, DC.
- OECD. (2021). *Infrastructure and Inclusive Growth*. Paris.
- Ministry of Economy and Planning. (2022). *Saudi Arabia Economic Outlook*. Riyadh.
- Vision 2030. (2023). *Infrastructure and Strategic Projects*. Saudi Government Portal.
- Al-Qahtani, S. (2019). *Social Justice and Access to Public Services in Saudi Arabia*. Public Policy Journal.

6.6 الملاحق

الملحق (1): الاستبيان المستخدم في الدراسة

القسم الأول: البيانات الديموغرافية

* الجنس

* العمر

* المنطقة

* المؤهل

* الوظيفة

* سنوات الخبرة

القسم الثاني: محور الاستثمار في البنية التحتية

10 بنود بصياغة ليكرت

القسم الثالث: محور النمو الاقتصادي

8 بنود

القسم الرابع: محور العدالة الاجتماعية

8 بنود

طلب تحكيم استبيان بحثي

المحترم

سعادة الأستاذ/ المحكم الأكاديمي
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

أرفق لسعادتكم استبانة بحث بعنوان:
أثر الاستثمار في البنية التحتية على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في المملكة
العربية السعودية (2015-2025)

وذلك بهدف تحكيمها والتأكد من مناسبة بنودها ووضوحها وارتباطها بمحاور الدراسة
وتقديم أي ملاحظات ترونها مناسبة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الباحث

محمد فؤاد هربي